



# المنظمات الأهلية: إعادة الاعتبار للمشروع الوطني ومسارات العمل في ظل حرب الإبادة

من نقاشات الحوار المفتوح - تحديات في علاقات النظام السياسي الفلسطيني

تشرين الثاني 2024

تأتي هذه الورقة على أثر الأبعاد الكارثية لحرب الإبادة الممارسة على الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث قامت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح بعقد سلسلة من اللقاءات مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية لبحث الخطوات الواجب اتخاذها لاستنهاض دور مؤسسات المنظمات الأهلية في ظل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة وجرائم الاحتلال في فلسطين المحتلة. عقد ثلاثة لقاءات في الفترة الواقعة بين آذار من العام 2024 وحزيران من ذات العام، وناقشت بشكل أساسي الموقف الأوروبي والاعتراف بالدولة الفلسطينية وانعكاساته في إطار مشروع حل الدولتين، الموقف الأمريكي والعلاقة مع الدول العربية التي تلعب دوراً محورياً في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (قطر، مصر، الأردن، الإمارات، السعودية)، المحاكم الدولية وملاحقة جرائم الاحتلال وانعكاس ذلك على الحل السياسي. ونظراً لحجم الحدث، أي حرب الإبادة الممارسة علينا كفلسطينيين، إشارة إلى فتح الباب أمام أسئلة تتعلق بالاستحقاقات التي تتعلق بهذه التضحيات جميعها، وكيف ستكون البوصلة عقب انتهاء حرب الإبادة التي يمارسها الاحتلال بحق الفلسطينيين في كل من قطاع غزة عبر جيشه وفي الضفة الغربية عبر المستعمرين والتوسع الاستعماري والفصل العنصري. كما وأعدت حرب الإبادة مسألة ضرورة وألوية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، مما يجعل ركيزة هذه الورقة الأرضية لفتح نقاش وحوار حول دور المنظمات الأهلية في بلورة خطاب جمعي موحد حول شكل ومعالم الدولة الفلسطينية.

بدأ النقاش حول الدولة الفلسطينية بالبروز لدى الحركة الوطنية الفلسطينية منذ مؤتمر جنيف في عام 1973 بعد "حرب أكتوبر"، ثم أصبح هنالك تحرك دولي وكان من ضمن التحرك الدولي حل مسألة "الصراع العربي الإسرائيلي" ومن ضمنه القضية الفلسطينية، عبر حصولهم على دولة. وجرى نقاش واسع في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ويمكن القول أن بعض الفصائل تبنت الفكرة استناداً إلى قرار مجلس الأمن 242\*، بينما عارضتها بعض الفصائل لترسيم الدولة على حدود 1967 وفكرة المفاوضات المباشرة مع ممثلي دولة الاحتلال في حينه ووقف الكفاح المسلح. بقيت الحركة الوطنية غير متفقة على هذه المسألة ولم تؤخذ أية قرارات حقيقية في إطار المجلس الوطني إلا بعد مرحلة العام 1982، بعد أن خرجت الثورة الفلسطينية من لبنان بعد اجتياح لبنان من قبل قوات الاحتلال في تلك السنة، والأزمة المالية الضاغطة على منظمة التحرير لتجفيف مواردها المالية التي أشرفت عليها

\* القرار رقم 242 هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1967، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في يونيو 1967 والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة. نص القرار في المادة الأولى في الفقرة أ على "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير". انظر/ي الرابط التالي:

الولايات المتحدة بالتعاون مع بعض الدول العربية، مما أضعف المنظمة أيضاً". [1] ومن هذا المنطلق، فإن توجه المنظمات الأهلية نحو الدولة يأتي ضمن إطار رؤية منظمة التحرير لتحقيق دولة فلسطينية مستقلة، والمتمثلة بإنهاء الاحتلال وإعلان دولة مستقلة. وإن كان هنالك خلاف حول التفاصيل، إلا أن هنالك شكلاً من أشكال الإجماع على دولة مستقلة، بعيداً عن تفاصيلها، التي قد تختلف عليها المنظمات الأهلية كحال اختلاف الفصائل حول التفاصيل المتعلقة بالدولة.

تأتي توجهات المنظمات الأهلية من وثيقة الاستقلال في عام 1988، [2] والتي تنص على تبني "قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف". [3] وتستند الوثيقة إلى "الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه". [4]

طُرحت فكرة الدولة بشكل علني في المجلس الوطني الفلسطيني بعد سلسلة من الحوارات الجانبية بين المنظمة والجانب الأمريكي ووسطاء آخرين. وتم إقرار فكرة الموافقة على إقامة الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، واختيار ياسر عرفات رئيساً للدولة، وفاروق القدومي وزيراً لخارجيتها في حينها، وتمت صياغة ما يعرف بأهم وثيقة وهي وثيقة "إعلان الاستقلال" التي تعتبر هي الإطار المرجعي الخلفي والأساسي لشكل الدولة ومضمونها بالمبادئ الواردة في الوثيقة. ثم بناءً على ذلك، عقدت المفاوضات في أوسلو، حيث بدأت بواشنطن ثم انتقلت بالتوازي معها بشكل سري في أوسلو [5]، على الرغم من تحفظ بعض الفصائل الفلسطينية في حينها على الاعتراف بدولة الاحتلال كدولة، وتحديد معالم الدولة الفلسطينية بحدود 1967. [6] ويرى البعض أن الإشكالية تكمن في حركة حماس من حيث توجهاتها تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن هذا الادعاء ليس صحيحاً بشكل كامل، فوفقاً لوثيقة المبادئ والسياسات العامة (البرنامج السياسي) لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في أيار 2017 حول إقامة

[1]- من مقابلة أجريت مع عزمي الشيبيني - مستشار أمان لشؤون مكافحة الفساد | أجريت في تاريخ 22 حزيران 2024.

[2]- المصدر السابق.

[3]- من وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني - المجلس الوطني الفلسطيني "الدورة 19" الجزائر 15 نوفمبر 1988م. انظري الرابط التالي:

<https://urlis.net/vitdzd7c>

[4]- المصدر السابق.

[5]- من مقابلة عزمي الشيبيني، ذكرت سابقاً.

[6]- المصدر السابق.

دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، تبين أنها "صيغة توافقية وطنية مشتركة" مؤكدة أنه "لا تنازل عن أي جزء من أرض فلسطين مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال" [7]. بالتالي هنالك مرجعية ومدخل للاتفاق مع حماس حول شكل الدولة المطروحة وفقاً للوثيقة المطروحة. [8] وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن الاختلاف في طرح حماس هو أن الطرح مشابه تماماً لمن لديهم تحفظ على الاعتراف بدولة الاحتلال كدولة مستقلة تحت مسمى "إسرائيل" وبين الاعتراف الكامل ومن ثم الانطلاق إلى تحقيق مكسب سياسي. وهنا يكمن الاختلاف في الطرح، وهو مشابه نوعاً ما للتحفظ الذي أبدته الجبهة الشعبية في العام 1988 حين الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية وفقاً لوثيقة الاستقلال الفلسطيني. [9]

يرى المختصون أنه وعقب السابع من أكتوبر 2023، يجب علينا اليوم كفلسطينيين، سواء منظمات أهلية أم مؤسسات أخرى، وعلى حركة حماس ومن بعدها الحركات الأخرى، أن تضع هدفاً يليق بمستوى جميع هذه التضحيات والبطولات الفلسطينية، بمعنى سقف سياسي واضح يتعلق بمخرج يحقق أفقاً سياسياً للفلسطينيين، إذ أنه لا يمكن اليوم النظر بالعودة إلى ما كانت عليه الأمور لما قبل السابع من أكتوبر 2023، وهذا ما يجب العمل عليه وعدم إسقاطه، ولا يعني في ذات الوقت أنه من الممكن أن يتحقق في فترة وجيزة، بل قد يحتاج لعدة سنوات. [10]

كما ويحدد المختصون أنه يجب إعادة طرح الدولة الفلسطينية المستقلة على برنامج العمل الأهلي، وعلى أن تكون الأولوية في هذه المرحلة سياسية لا خدمتية، أي بمعنى أن تضع الحقول ذات الاختصاص في المنظمات الأهلية هدفاً أعلى من الخدمات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المرحلة الحالية، والعودة إلى سقف أسمى من حيث الخطاب بين المنظمات الأهلية. إلا أن بعض المختصين أكدوا على أن هذا العمل يحتاج إلى استفتاء شعبي (فيما يتعلق بشكل الدولة والخيار السياسي الذي يريده الفلسطينيون)، وأن القانون الدولي ينص على "الحق في تقرير المصير"، بالتالي تكون القاعدة القانونية التي تستند عليها مسألة التوجه للحصول على دولة من عدمه هي الإقرار بتقرير المصير الفلسطيني على الصعيد الشعبي. [11] بالإشارة إلى الحق في

## 4/7

[7]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. "حماس تصدر وثيقة المبادئ والسياسات العامة التي توافق فيها على إقامة دولة أراضى 67". مجلة

الدراسات الفلسطينية، المجلد 28، العدد 111، صيف 2017، ص212. انظر/ي الرابط التالي: <https://urlis.net/o9hm1jzn>

[8]- من مقابلة عزمي الشعبي، ذكرت سابقاً.

[9]- من مقابلة أشرف أبو حية، ذكرت سابقاً.

[10]- من مقابلة أجريت مع هاني المصري - مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) | أجريت في تاريخ 23 حزيران 2024.

[11]- من مقابلة أجريت مع أشرف أبو حية - مستشار قانوني لمؤسسة الحق | أجريت المقابلة في تاريخ 22 حزيران 2024.

تقرير المصير، لا بد من أن نذكر أيضاً أنه وعلى الصعيد الدولي، كانت قد أصدرت محكمة العدل الدولية في 19 تموز قراراً وللمرة الأولى بأن الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تنتهك القانون الدولي، وأن هذا الاحتلال غير قانوني، [12] وعلى الرغم من أن هذا الرأي هو رأي استشاري إلا أنه في غاية الأهمية على صعيد الوصول للحق في تقرير المصير.

ويكمن مربط الفرس في أن النظام السياسي الفلسطيني عليه أن يقبل أن الحالة الفلسطينية لا يمكن أن تعود بالوراء إلى ما قبل السابع من تشرين أول 2023. فهناك معطيات جديدة فرضت نفسها في الساحة الفلسطينية، ولا يمكن تجاهلها، ولا يمكن تجاهل أن القضية الفلسطينية عادت إلى العالم كقضية أساسية تتطلب من العالم البحث عن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. كما أنه لا يمكن تجاهل أن حركة حماس باتت اليوم فاعلاً أساسياً ورئيسياً على صعيد الساحة الفلسطينية، وبالتالي جميع الأمور المتفق عليها والتي من الممكن أن تعجل الحل يجب الاتفاق عليها والسعي للعمل عليها بشكل موحد. بل على العكس، إن انضمام حماس لأي شكل من أشكال الاتفاق يعطي طمأنة دولية ومحلية بإطار أي برنامج وحدوي يتم طرحه. [13]

تؤكد لقاءات المنظمات الأهلية التي عقدت بمبادرة من "مفتاح" على مجموعة من العناصر التي يجب العمل عليها في المرحلة المقبلة من أجل تحقيق هدف سياسي أعلى يتعلق بتحقيق الدولة وهي:

1. التأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.
2. صياغة الرد على مشروع الإصلاح الأمريكي بحيث يتناول الضغط على "إسرائيل" حيث أن ملف الإصلاح ليس شأن سلطة فلسطينية وحدها وإنما يشمل "إسرائيل" أيضاً.
3. العمل على صياغة مقترح يتم الضغط من خلاله على منظمة التحرير ومكتب الرئيس بضرورة توحيد السلطة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ودخول حركة حماس بكرامة في منظمة التحرير.

[12]- من موقع بي بي سي بالعربية. " محكمة العدل الدولية تقول إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني". نشر في تاريخ 19 يوليو 2024. انظري الرابط التالي: <https://rb.gy/eaihdy>

[13]- من مقابلة هاني المصري، ذكرت سابقاً.

4. التفاهم بشأن الخطاب الفلسطيني المتوافق عليه ما بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية بحيث يتناول البعدين السياسي والحقوقى، والذي ستقوم "مفتاح" بصياغته بمشاركة من الحقوقيين العاملين في المؤسسات وباستشارة لجنة حكما.

كما وضعت "مفتاح" مجموعة من المسارات يجب العمل عليها في ظل الأوضاع التي يمر بها مجتمعنا الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال:

### المسار الأول: توحيد المؤسسات العاملة بين الضفة وقطاع غزة

يوجد أمام المجتمع المدني بمكوناته كافة في الفترة الراهنة مجالين مهمين وهما بطبيعة الحال ما ترتكز عليه تدخلات المجتمع المدني:

أولاً: الانخراط في مناصرة قضية الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي وذلك للمساهمة في زيادة الضغط على المؤسسات الدولية ومراكز صنع القرار العالمي للضغط على إسرائيل بإنهاء حربها على قطاع غزة.

ثانياً: تقديم المساعدات الطارئة لإغاثة الفلسطينيين في القطاع، حيث تشمل المساعدات الغذائية والطبية وغيرها من توفير أماكن اللجوء وتقديم الخدمات الضرورية لها من بنية تحتية وتوفير المياه، والمرافق العامة.

### المسار الثاني: قيادة حوار وطني لتشكيل مجلس حكما وطني

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني الاتفاق حول تعريف مجلس الحكما ومعايير الاختيار للشخصيات الاعتبارية والوطنية، وذلك في حالة تعثر تنفيذ المسار الأول خاصة في ظل المحاذير القائمة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية:

1. الاتفاق بين مكونات المجتمع المدني على قيادة حوار وطني شامل لكل القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، والتدرج من خلال عدة مراحل أهمها دعوة القوى السياسية لتحمل مسؤولياتها أمام المجتمع.

2. إعلام الجمهور الفلسطيني بفحوى البرنامج الوطني على أن يشمل محددات عملية للخروج من الأزمة ومنها خطة للتعافي السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني.

3. تشكيل لجنة من الحكماء تتمثل بالفاعلين السياسيين والاجتماعيين والشخصيات الاعتبارية والموثوقة تضم وجوه نسائية وشبابية جديدة وناشطة في مجال الدفاع عن القضية الفلسطينية مع ضمان تمثيل الفئات المجتمعية.
4. تشكيل منصات جماهيرية للتواصل مع الجمهور الفلسطيني، وإعلامه بالتطورات حول تنفيذ بنود البرنامج الوطني.
5. انخراط اللجنة وما يرتبط بها من نشطاء وقوى سياسية في حوارات مع نخب صناع القرار حول العالم لتحديد شكل اليوم التالي الذي يريده الفلسطينيون.
6. متابعة القضايا الطارئة للمجتمع الفلسطيني وتحديد الأولويات للتدخلات السياسية لمعالجة الملفات الطارئة ومنها إعادة الإعمار وإعطاء الأولوية للأكثر احتياجاً من الفئات المكونة للمجتمع الفلسطيني.
7. وضع محددات للخطط المالية المعدة لدعم الفلسطينيين سواء في القطاع أو في الضفة الغربية وتكريس آليات الرقابة على الإنفاق وإعمال آليات التحقق من الاستفادة الأمثل لصرفها ووصولها لمستحقيها.
8. مأسسة مراكز تواصل داعمة للجنة الحكماء تعمل على رفد اللجنة بالمتطلبات الحالية والمستجدة على الحالة الفلسطينية.

### المسار الثالث: قيادة حوار مجتمعي وجماهيري حول تدخلات المرحلة القادمة

بناءً على الإمكانية المتوفرة لدى مكونات المجتمع المدني الفلسطيني وشبكة المؤسسات القاعدية المنتشرة في كل التجمعات السكانية الفلسطينية سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، يمكننا العمل على تفعيل دور الجمهور من خلال إدماجه في عملية حوار مجتمعي تهدف إلى خلق وعي حول احتياج التدخل على مستوى السياسات ووضع أولويات مجتمعية واقتصادية وسياسية لتخفيف معاناة التجمعات السكانية والقرى والمدن الفلسطينية.

قد يكون لهذا المسار مميزات تتعلق بقيادة حوار مجتمعي على مستوى القواعد، كما ويمكن، من خلال هذا الحوار، محاولة التدخل لتسريع عملية التعافي للمجتمع الفلسطيني، حيث أن المناطق الفلسطينية تعرضت وبدرجات متفاوتة للعنف والقمع والتنكيل، وبالتالي فإن هناك فرصة لتقسيم المناطق الفلسطينية وفقاً لحجم الضرر الواقع عليها، وبالتالي بلورة تدخلات تجعل من خطة التعافي أكثر نجاعة وتوازناً.